ISSN/ 2788-9777

المجلة العلمية لجامعة سيئون

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - ، تعنى بنشر البحوث العلمية في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية . تصدرها نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

المجلد الثاني العدد الأول يونيو ٢٠٢١م

دور المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية في دعم المشروعات الصغيرة والأصغر للفترة 2013م ـ 2017م مع دراسة برنامج حضرموت للتمويل الاصغر

أحمد يسلم العوش*

الملخص :

ترمي الدراسة إلى معرفة واقع الاقتصاد اليمني بشكل عام وصناعة التمويل الصغير والأصغر بشكل خاص عبر المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية للمدة من 2013م إلى 2017م، ويمثلها برنامج حضرموت للتمويل الأصغر، وهي المدة التي يرمي الباحث إلى معرفة مدى تأثر هذا البرنامج في تمويله، ودعمه للمشروعات الصغيرة والأصغر قبل وفي أثناء الحرب اليمنية الراهنة من خلال: معرفة مدى تأثر محفظة القروض النشطة للبرنامج خلال الفترة المحددة ، ومعرفة مدى سداد الأقساط المستحقة للمشروعات الصغيرة والاصغر الممولة من البرنامج، ومعرفة مدى انعكاس التمويل الصغير والأصغر على الحالة الاجتماعية لطالبي التمويل، بالإضافة إلى معرفة أهم القطاعات التي حظيت بأكثر عدد من قروض التمويل وتلك القطاعات ذات التمويل المتدني وأسباب ذلك، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي بجانب المصادر الأخرى في بحثه، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: التأثير السلبي لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر بفعل أزمة الحرب الراهنة خاصة في السنة الثانية والثالثة للحرب (2016م ـ 2017م) تتعلق بانخفاض محفظة القروض النشطة، وتعثر سداد الأقساط المستحقة، مع تحسن نسبي في انعكاس التمويل الصغير والأصغر لطالبي التمويل، وخلص البحث إلى جملة من التوصيات أهمها : على برنامج حضرموت للتمويل الأصغر التواجد في المناطق الريفية الصحراوية والجبلية للمحافظة من خلال فتح فروع أو مكاتب جديدة؛ وذلك من أجل تقديم خدماته التمويلية لفئات هذه المناطق البعيدة، والاهتمام بتمويل القطاعات ذات التمويل المتدني وأهمها: الثروة الحيوانية وتربية النحل.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المؤسسات التمويلية، المشروعات الصغيرة والأصغر، برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

* قسم الإقتصاد – كلية المجتمع – حضرموت – اليمن .

The Role of Yemeni Local Finance Institutions in Small & Micro Enterprises Supporting 2013-2017

A Case Study of Hadhramout Microfinance Program

Ahmed Yeslam Al-Osh*

ABSTRAC:

The study aims to know the reality of the Yemeni economy in general and small & micro enterprises business in particular through the Yemeni local financing institutions presented by Hadhramout Microfinance Program for the period from 2013 to 2017, in which the researcher aims to recognize the extent of the impact of this program in its support for small & micro enterprises before and during the current Yemeni war through; to know the impact of the active loan portfolio of the program during the specified period, to know the extent of repayment of installments due for small and micro enterprises business which funded by the program and to know the extent of the reflection of micro and micro finance on the social status of funding seekers, in addition to know the most important sectors that have received the most number of financing loans and those sectors with Low funding and the reasons for that. The researcher has adopted the analytical inductive approach in addition to the other sources. The study concludes number of results, the most important of which are; the negative impact of the Hadhramout microfinance program due to the current war crisis, especially in the second and third year of the war (2016-2017) related to a decrease in the active loan portfolio, failed to pay due installments with relative improvement in the reflection of microfinance for finance applicants. The study has concluded with a number of recommendations, the most important of which are: Hadhramout microfinance program must be exist in the desert and mountainous rural areas of the governorate by opening new branches or offices in order to provide its financing services to the categories of these remote areas, and to pay attention to financing the sectors with low funding the most important of which are: livestock and beekeeping.

Key Words: Micro Enterprises, Finance Institutions, Small & Micro Enterprises Business, Hadhramout Microfinance Program.

*Department of Economics, Community College , Hadhramout, Yemen.

المقدمة:

تمتلك الجمهورية اليمنية إمكانيات اقتصادية هائلة موازنة بالبلدان العربية الأخرى؛ وذلك لأهمية موقعها الاستراتيجي في شبة الجزيرة العربية التي تطل على مضيق باب المندب، وامتلاكها شريطًا ساحليًا طويلًا غني بالثروة السمكية وإطلالته السياحية الجميلة، ومواردها الزراعية المتنوعة، فضلًا عن أهم القطاعات التي تعتمد عليها الموازنة العامة، وهي الثروة النفطية والغازية الهائلة، وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى، إلا أن تلك الإمكانيات لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل في مدَّة الاستقرار النسبي في البلاد، ولم يصمد الاقتصاد أمام الأزمات التي عصفت بالبلاد وأبرزها الأزمة المالية العالمية 2008م، والأزمة السياسية 2011م، ثم الحرب اليمنية الأخيرة في نهاية عام 2014م؛ مما زاد الوضع الاقتصادي سوءا وزادت معه معدلات الفقر والبطالة، وتدني معدلات التشغيل حتى وصل الاقتصاد إلى حافة الهاوية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة برز قطاع التمويل الصغير والأصغر بوصفه أحد القطاعات الاقتصادية المساندة للدولة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتحقق بفضله التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكونه أيضا واحدا من الآليات التي تحد من الاثار الوخيمة للفقر والبطالة من خلال تأسيس المشروعات الصغيرة والأصغر وتطويرها وتوسعها، ويعَدُّ قطاع التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية من القطاعات الاقتصادية الناشئة، وبدأت الدولة في إنشاء المؤسسات التمويلية الداعمة للمشروعات الصغيرة والأصغر عام 1997م، ويمثلها الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي ينطوي تحته العديد من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر (3 كيانات رسمية ، و9كيانات تمويلية غير رسمية)، وكان من أهداف إنشاء هذه المؤسسات مكافحة الفقر والحد من البطالة، وتنمية شبكة الأمان الاجتماعي، فضلًا عن وجود مؤسسات تمويلية أخرى منتشرة في الجمهورية اليمنية، تم إنشاؤها لهذا الغرض ولا تنطوي تحت الصندوق الاجتماعي للتنمية.

من هذا المنطلق أدرك الباحث أهمية هذا القطاع؛ إذ سلط الضوء في بحثة على: دور المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية في دعم المشروعات الصغيرة والأصغر . مع دراسة برنامج حضرموت للتمويل الأصغر، حيث تمثلت خطة البحث في الاتي:

المحور الأول : ماهية المؤسسات التمويلية ونشأتها

المحور الثاني: مفهوم المشروعات الصغيرة والأصغر وأهميتها وتحدياتها

المحور الثالث: الواقع والافاق المستقبلية لصناعة التمويل الصغير والأصغر في اليمن

مشكلة البحث :

من خلال توجه العديد من بلدان العالم ومنها البلدان النامية نحو المشروعات الصغيرة والأصغر بوصفها قطاعاً مهمًا يعالج مشكلات الفقر والبطالة، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لذا أصبح التمويل الصغير والأصغر آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، والتخفيف من آثار هذه المشكلات على المجتمعات الفقيرة التي ظلت تعاني منها لفترات طويلة، وذلك من خلال توسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل (الفقراء وذوي الدخل المحدود) لاسيما القاطنين في المناطق الريفية، وعليه فإن مشكلة البحث هنا تتمحور في التساؤل الرئيس الآتي:

ـ ما أثر المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية في دعم المشروعات الصغيرة والأصغر للمدة من 2013م حتى 2017م ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

ـ ما أثر الحرب اليمنية الأخيرة في القطاع الاقتصادي بشكل عام وقطاع التمويل الصغير والأصغر بالذات ؟

ـ ما الآثار المترتبة على محفظة القروض النشطة لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر في المدة المحددة ؟ وما مدى التعثر في السداد لأقساط العملاء المستحقة للبرنامج ؟

ـ ما انعكاس التمويل الصغير والأصغر على الحالة الاجتماعية لطالبي التمويل ؟

ـ ما مدى التنوع في قطاعات المشروعات الصغيرة والأصغر التي يمولها برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ؟

أهداف البحث:

1. معرفة واقع الاقتصاد اليمني بشكل عام وصناعة التمويل الصغير والأصغر على وجه الخصوص من خلال المؤسسات التمويلية المحلية.
2. معرفة عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والأصغر والتحديات التي تواجهها.
3. عرض نشاط برنامج حضرموت للتمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة قبل الحرب اليمنية الأخيرة وبعدها من خلال التعرف على محفظة القروض النشطة وعددها، ومعرفة مدى سداد الأقساط المستحقة للمشروعات الصغيرة والأصغر الممولة من البرنامج.
4. مدى انعكاس التمويل الصغير والأصغر على الحالة الاجتماعية لطالبي تمويل البرنامج.
5. التعرف على أكثر القطاعات التي يمولها برنامج حضرموت للتمويل الأصغر وتلك القطاعات ذات التمويل المتدني وأسباب تدنيها، والتعرف على توزيعها مناطقيا داخل محافظة حضرموت.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في بحث موضوع المؤسسات التمويلية المحلية ودعمها للمشروعات الصغيرة والأصغر؛ إذ تكتسب أهمية هذا البحث من الأثر الذي تقوم به المؤسسات التمويلية في خدمة الأسر الفقيرة ومحدودية الدخل من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر ، وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية في اليمن بشكل عام ومحافظة حضرموت على وجه الخصوص، فضلًا عن رجوع المهتمين للشأن الاقتصادي بهذه الأبحاث مصدرًا معلوماتيًّا مهمًا لمواصلة البحوث من حيث انتهى الآخرون، والوصول لحلول ناجعة تعالج مشاكل الاقتصاد والتمويل بشكل خاص.

متغيرات البحث:

يتناول البحث المتغيرات الاتية:

المتغير المستقل: ويشمل المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية، والمتغير التابع: ويشمل المشروعات الصغيرة والأصغر.

فرضيات البحث:

1. التأثير السلبي لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر في نشاطه التمويلي بفعل الحرب الاخيرة، التي أثرت في محفظة القروض النشطة، وتعثر سداد أقساطه المستحقة.

2. بفعل التمويل الصغير والأصغر تحسن نسبي للحالة الاجتماعية لطالبي تمويل برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

3. تدني تمويل القطاعات الحيوية للمناطق الريفية التي يمولها برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

منهجية البحث:

استخدم الباحث أسلوب المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك باستخدام البيانات الأولية والثانوية؛ إذ اعتمد في

الإطار النظري على البيانات الثانوية ومنها الكتب والدوريات، فيما تم الاعتماد في الجانب العملي على البيانات الأولية التي جمعها الباحث من خلال التقارير والنشرات الرسمية للمؤسسات الدولية والحكومية والخاصة، وتحليلها بأسلوب مقارنة إحصائيات السنوات 2013م . 2017م .

حدود البحث:

حدود البحث الزمانية: لقد تم اختيار مدة البحث بين 2013م . 2017م.

حدود البحث المكانية: اقتصر البحث على عينة من مؤسسات التمويل المحلية في الجمهورية . برنامج حضرموت للتمويل الأصغر بمحافظة حضرموت.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمحاولة إجراء مسح للدراسات السابقة في حقل أثر البيوت التمويلية المحلية في دعم المشروعات الصغيرة؛ إذ وجد مجموعة دراسات ذات العلاقة بالبحث وأهمها :

دراسة (بلخير والنهدي ، 2019م)، التي سعت للتعرف على المشاريع الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إدخال البيانات وتحليلها، واختبار الفرضيات باستخدام الرزم الإحصائية SPSS . ومن نتائج الدراسة: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، كما بينت الدراسة أن أثر المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية كان مرتفعًا، أما في جانب التنمية الاجتماعية فمرتفع جدا، وتوصلت الدراسة لجملة من التوصيات، من أهمها: توصي الدراسة بتقديم الدعم المالي والمعنوي للمشاريع الصغيرة وإزالة العوائق أمام تصدير منتجات هذه المشاريع خارج البلد.

دراسة (دماج وبن محمد ، 2018م) تناولت الدراسة صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب . دراسة الحالة اليمنية . وسعت الدراسة إلى عرض تجربة التمويل الأصغر في اليمن خلال العام 2015م، الذي يعد عام الحرب في البلاد والأضرار التي خلفتها على المؤسسات والجهات العاملة في قطاع التمويل الأصغر، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاستقرائي، وذلك من خلال استقراء التقارير والإحصاءات الرسمية، وكان من نتائج الدراسة: أن صناعة التمويل الأصغر قد تأثرت بشكل كبير في بنيتها الأساسية وفي الموظفين والعملاء بسبب الحرب، كما أن المؤشرات المالية للمؤسسات التمويلية قد تراجعت بشكل ملحوظ ، وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة التي تعرض لها إلا أن بعض المؤسسات التمويلية استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الصعبة وتستمر في تقديم خدماتها للجمهور.

دراسة (بلعيدي ومقلاتي ، 2017م)، التي سعت للتعرف على المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، مع إمكانية التكامل التنموي بينهما في الجزائر، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج المقارن، وكان من نتائج الدراسة: أن رأس المال المخاطر يعد تمويلًا متخصصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب حاضنات الأعمال نتيجة لما يقدمان لهذه المؤسسات من التمويل والدعم المالي، إلى جانب التوجيه والخبرة والتدخل في توجيه مسار المشروع، واقترحت الدراسة العمل على تحسين الإطار التشريعي الخاص بصناعة رأس المال المخاطر، وضرورة وقوف الدولة لتقديم يد العون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الاول: ماهية المؤسسات التمويلية ونشأتها

أولا: مفهوم المؤسسات التمويلية وأنواعها

قبل الحديث عن المؤسسات التمويلية أراد الباحث تسليط الضوء على مفهوم التمويل بشكل عام، ثم التمويل الصغير والأصغر بوصفه أساس عمل المؤسسات التمويلية.

يعرف التمويل بشكل عام بأنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي [1]، وبالتالي فإن الجهات ذات الدخل الفائض (مؤسسات أو افراد) ويفوق مصروفاتها بإمكانها تقديم هذا الفائض لجهات أخرى دخلها أقل بكثير من مصروفاتها (الفقراء وذوي الدخل المنخفض)، بحيث يكون إقراض لجهات الفائض واستثمار ورفع رأس المال والدخل لجهات العجز.

أما مفهوم التمويل الاصغر فقد تناولها المختصون بالعديد من المفاهيم، من أبرزها: تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية إلى فئة الفقراء القادرين على إنشاء المشاريع المدره للدخل وتنظيمه عن طريق مؤسسات مالية متخصصة[2]، وعرف التمويل الأصغر أيضا بأنه: إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام للفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى بحيث يشمل ليس فقط القروض، وإنما أيضا المدخرات وخدمات تحويل الأموال بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة والتامين[3]، أما القانون اليمني الخاص ببنوك التمويل الأصغر فقد عرف التمويل الأصغر بأنه: التعامل بالأعمال المصرفية مع الأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي وفقا لهذا القانون واللائحة التنفيذية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي[4].

وعليه يلاحظ الباحث أن مفاهيم التمويل الأصغر أعلاه قد تناولت مجموعة من العناصر، من أهمها:

- أن الخدمات المالية تقدم لفئة الفقراء وذوي الدخل المحدود والقادرين على تأسيس المشروعات الصغيرة والأصغر المدرة للدخل.

- يشمل التمويل الأصغر التنوع في دعم المشروعات الصغيرة والأصغر بالمدن والأرياف.

- تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة وليس فقط الإقراض.

وبالحديث عن المؤسسات التمويلية فإنه يمكن القول بأنها: تلك التي تقدم التمويل لمن يحتاجه ضمن شروط ومواصفات محددة، وتقدم هذه المؤسسات برامج التمويل غالبا بهدف تحقيق الربح المتمثل في الفوائد والعمولات على القروض الممنوحة للجهة المستفيدة، والتي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسة التمويل، فيما تقدم بعض المؤسسات الحكومية والاهلية برامج تمويلية غير هادفة للربح ترمي بشكل أساسي لدعم قطاعات محددة[5].

وتضم المؤسسات التمويلية المحلية أنواعا مختلفة، من أهمها:

1. القطاع التمويلي الرسمي: الذي يتكون من بنوك التمويل الأصغر [6]؛ إذ إنها بنوك رسمية تخضع للبنك المركزي ويضبط عملها.

2. القطاع التمويلي شبة الرسمي:" وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال لتمويل المشروعات الصغيرة ... على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج او أنظمة فرعية، كإقراض المجموعات والمؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية "[7].

3. القطاع التمويلي غير الرسمي: باختصار هي مؤسسات تمويلية تعمل خارج النظام الرسمي كالإقراض من الأهل أو

الأصدقاء ووكلاء المبيعات وجمعيات الادخار؛ إذ إن التمويل غير الرسمي يرمي إلى تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والأصغر بوصفه جزءًا من الحلول لفئات محدده من المجتمع (الفقراء وذوي الدخل المحدود)، ومساعدتهم في العيش الكريم.

ثانيا: خصائص المؤسسات التمويلية في تمويلها الصغير والأصغر

لقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من كافة القطاعات سواء العامة أم الخاصة أم المختلطة بالمؤسسات التمويلية الداعمة لمنشئات الأعمال الصغيرة والأصغر؛ وذلك لما تملكه هذه المؤسسات عبر برامجها التمويلية المختلفة من خصائص متنوعة، من أهمها[8]:

" 1. تقديم التمويل الصغير والقصير الأجل لأغراض رأس المال العامل.

2. التقييم البسيط والسهل لاستثمارات طالبي التمويل.

3. استخدام بدائل مستحدثة، كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.

4. إمكانية حصول المستفيد من التمويل على تمويل جديد يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد التمويل السابق.

5. الدفع المبسط والسريع لأقساط التمويل كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.

6. ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط التمويل مقارنة بمعدلات تحصيلات القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية ...".

ثالثا: نشأة المؤسسات التمويلية وتطور

يتضح للمتتبع لنشأة المؤسسات التمويلية أن مدة السبعينات من القرن الماضي هي المدة التي ظهرت فيها النواه الأولى لهذه المؤسسات، وذلك من خلال تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الصغير والأصغر، مثل بنك غرامين في بنغلاديش وبنك سول في بوليفيا ونظام Unit Desa في بنك راكايات الإندونيسي وغيرها من مؤسسات التمويل الأصغر ، وفي سنة 1995م أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في واشنطن، وفي العام 1998م عقدت في واشنطن قمة التمويل الأصغر، وتم تسمية عقد التسعينات بأنه عقد التمويل الأصغر[9].

وفي الالفية الجديدة كان الاهتمام بالمؤسسات التمويلية جليًّا، وذلك من خلال إعلان الأمم المتحدة، وأبرز أوجه الاهتمام هو فوز كل من بنك غرامين ومؤسسة محمد يونس بجائزة نوبل للسلام عام 2006م [10]؛ بوصفهما من المؤسسات التمويلية الداعمة للمشروعات الصغيرة والأصغر، وهي مؤسسات تساعد شريحة كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود على التخلص من جائحة الفقر والبطالة والعيش بسلام.

أما في الجمهورية اليمنية فقد بدأ نشاط المؤسسات التمويلية ذات الطابع التمويلي الصغير والأصغر بعد توحيد شطري اليمن 1990م والحرب اليمنية اليمنية 1994م؛ إذ شهد عام 1997م إنشاء أول منشئات التمويل وصناديقه، وذلك بتأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية، " حيث أنشأ الصندوق خمسة برامج للتمويل الاصغر في المناطق الريفية، وأول برنامج أنشأه الصندوق الاجتماعي للتنمية كان في مدينة الحديدة؛ إذ بدأ عملياته في يناير 1998م وقد كان مثالا ناجحا في تلك المدة، ولكنه ارتكز على نشاط محدود كتربية الماشية والمدخلات الزراعية

للمحاصيل، وهذا مما حد من تنويع المنتجات الموجودة في المناطق الريفية "[11]، " وفي عام 1998م أسس صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية والحكومة الهولندية أول برنامج للمشروعات الصغيرة في اليمن، وبعد عامين أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برنامج (مايكرو ستارت) تحت رعاية صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة في اليمن، ووفر الدعم المالي والفني لإنشاء أربع مؤسسات تمويل أصغر غير حكومية ، كما وفر صندوق التنمية الاجتماعي دعما واسع النطاق للعديد من المؤسسات لاستحداث خدمات مختلفة ولمد هذه الخدمات إلى بيئات جغرافية واجتماعية مختلفة في اليمن، بعد ذلك دخلت صناعة التمويل الأصغر في اليمن مراحل جديدة وتحولات رئيسة في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وتوسعًا مستمرًا لحجم العمل وعملياته، وتحسين الوضع القانوني والمؤسسي وغيرها من التطورات [12]. وفي السادس من إبريل 2009م تم إقرار القانون رقم 15 الخاص بالمشروعات الصغيرة والأصغر في الجمهورية اليمنية سمي قانون (بنوك التمويل الأصغر) [13].

وفيما يأتي أهم المؤسسات النشطة في الجمهورية اليمنية سواء التي أنشأتها وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية أم أسستها جهات خاصة.

الجدول (1) أهم برامج البيوت التمويلية المحلية للتمويل الصغير والأصغر في الجمهورية اليمنية

م	البرنامج	التأسيس/المكان	الجهة التابعة لها	الفروع
1	تنمية الأنشطة المدره للدخل	صنعاء	الصندوق الاجتماعي واتحاد نساء اليمن	1
2	نما للتمويل الأصغر	2000م صنعاء	جمعية الإصلاح	8
3	الأوائل للتمويل الأصغر	2000م تعز	الأمم المتحدة الإنمائي والخليج العربي الإنمائي	5
4	مشروع القروض الصغيرة	2000م صنعاء	الجمعية الاجتماعية لتنمية الاسرة	1
5	حضرموت للتمويل الأصغر	2000 حضرموت	جمعية النهضة الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية	7
6	برنامج أزال للإقراض	2001م تعز	SOU لتنمية المرآه والطفل	5
7	صندوق تمويل الصناعات والمنشئات الصغيرة	2002م صنعاء	سوق الأموال	6
8	الوطنية للتمويل الأصغر	2003م صنعاء	المؤسسة الوطنية للتمويل	10
9	الادخار والإقراض أبين	2003م أبين	اتحاد نساء اليمن أبين	1
10	عدن للتمويل الأصغر	2005 عدن	مؤسسة عدن للتمويل	7
11	الكريمي للتمويل الأصغر	2010 صنعاء	مصرف الكريمي	19
12	التضامن الصغير والأصغر	2006 صنعاء	بنك التضامن	16
13	الأمل للتمويل الأصغر	2009 صنعاء	الصندوق الاجتماعي وبرنامج الخليج العربي للتنمية	21
14	استثمر للتمويل الصغير والأصغر	صنعاء	الشركة اليمنية للغاز	1
15	الريان للتمويل الأصغر	حضرموت	جمعية النهضة	1
16	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEPS	2006 صنعاء	الصندوق الاجتماعي للتنمية	2
17	شبكة اليمن للتمويل الأصغر	2009 صنعاء	مجموعة من الشركاء	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات، الإدارة العامة للتحليل والدراسات ، صنعاء ، 2015م.

المحور الثاني : مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والأصغر وتحدياتها

أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والأصغر

من خلال الاطلاع على الأدبيات النظرية للمشروعات الصغيرة والأصغر يتضح أن هناك تباينات واختلافات بين بلدان العالم في توضيح لمفهوم هذه المشروعات، لاعتبارات ومعايير كثيرة ترتبط بالكم والنوع: من أهمها: الحجم والكثافة السكانية ، ومدى توافر الأيدي العاملة وما يصاحبها من معدل الأجور، وطبيعة ومكونات عوامل الإنتاج، ونوعية النشاط وطبيعته (التجاري، الصناعات الحرفية التقليدية أو الحديثة، الخدمي وغيرها) ، وبالتالي يصعب تحديد مفهوم واضح ودقيق للمشروعات الصغيرة والأصغر، ومع ذلك سيحاول الباحث إدراج أهم المفاهيم لهذه المشروعات.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 . 50 عاملا "[14]. " ويصف البنك الدولي المشروعات المتناهية الصغر التي يعمل فيها أقل من 10 عمال، والمشروعات الصغيرة التي يعمل فيها ما بين 50 ـ 100 عامل " [15]، أما منظمة العدل الدولية فعرفتها " بأنها تشمل المنشآت الإنتاجية او الحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة، ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا "[16].

الجدول (2) تعريف الاتحاد الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الأفراد	رقم الأعمال السنوي	الميزانية الكلية السنوية
متوسطة	أقل من 250	أقل أو يساوي 50 مليون يورو	أقل أو يساوي 43مليون يورو
صغيرة	أقل من 50	أقل أو يساوي 10 مليون يورو	أقل أو يساوي 10 مليون يورو
صغيرة جدا	أقل من 10	أقل أو يساوي 2 مليون يورو	أقل أو يساوي 2 مليون يورو

المصدر كعواش ، جمال الدين وآخرون ، مصدر سابق ، ص77.

أما على الصعيد العربي فقد تباينت المفاهيم للمشروعات الصغيرة والأصغر خاصة وفقًا لمعيار العدد، فقد حددت كلا من اليمن والأردن والسودان والكويت والعراق المشروعات الصغيرة والأصغر بالمشروعات التي يشتغل بها أقل من 10 عمال ، ومصر والجزائر بأقل من 50 عاملًا، كما هو موضح في الجدول أناه .

الجدول (3) يوضح حجم العمالة في المشروعات الصغيرة لعينة من الدول العربية

الدولة	حجم العمالة	رأس المال
اليمن	أقل من 4 عمال	
الأردن	ما بين 2 . 10 عمال	
السودان	أقل من 10 عمال	

عمان	أقل من 10 عمال	أقل من 50 ألف ريال
مصر	أقل من 50 عامل	بين 50 ألف . مليون جنية
الجزائر	أقل من 50 عامل	
السعودية	ما بين 1 . 20 عامل	لا يزيد عن 20 مليون ريال
الكويت	أقل من 10 عمال	لا يتجاوز 200 ألف دينار
البحرين	ما بين 5 . 19 عامل	
العراق	ما بين 1 . 9 عامل	في حدود 100 ألف دينار

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي ، الدورة 35 ، شرم الشيخ . مصر ، 23 فبراير . 1 مارس 2018م ، ص15.13.

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة والصغر

تعَدُّ المشروعات الصغيرة والأصغر حجر الزاوية في اقتصاديات بلدان العالم من حيث التشغيل الكامل للأيدي العاملة، والحد من الفقر، وتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق التي تعمل به، وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة والأصغر على مستوى الأفراد والمجتمع في الآتي [17] :

"1. تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية والسلعية والفكرية.

2. تغطي جزءًا كبيرًا من احتياجات السوق المحلي.

3. تساهم في إعداد العمالة الماهرة.

4. تشارك في حل مشكلة البطالة.

5. تعد المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في بلدان العالم.

6. استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

ثالثا: التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والأصغر

هناك تحديات جمه تعرقل إنشاء المشروعات الصغيرة والأصغر الجديدة أو توسع القائم منها في اليمن وتطوره، وأبرز هذه التحديات: ضعف الدعم الفني من الجانب الحكومي أو القطاع الخاص، كعمل دورات في إدارة المشاريع ودراسة الجدوى للشباب المقبلين على افتتاح مشاريع صغيرة أو متوسطة ... إن عدم أي دعم حكومي مادي للشباب يؤدي إلى فشل مشاريع كثيرة للشباب، فمثلا في الأردن يتم عمل ورش تدريبية للشباب قبل دخولهم في مشاريع جديدة. تقديم الدعم النقدي يرافقه متابعة مستمرة من أجل معرفة جوانب القصور وتقديم الاستشارات من قبل خبراء ومتخصصين لنجاح المشروح ، مما أسهم في نجاح كبير للمشاريع الخاصة في الأردن وانخفاض البطالة وتحقيق استقرار اقتصادي ... وإن من أسباب فشل المشاريع في اليمن غياب الخبرة في العديد من النواحي الفنية والتسويقية، فضلًا عن عدم دراسات جدوى لهذه المشاريع، ونقص التمويل، وعدم اختيار المكان المناسب للمشروع [18].

المحور الثالث: الواقع والافاق المستقبلية لصناعة التمويل الصغير والأصغر في اليمن

أولا : نظرة على الاقتصاد اليمني 2013م ـ 2017م

شهدت الجمهورية اليمنية في السنوات الأخيرة عدة صدمات قوية أصابت استقرارها السياسي ونشاطها الاقتصادي بأضرار فادحة؛ إذ أدت الأزمة السياسية عام 2011م إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية والوضع المعيشي للسكان، ومع حلول عام 2012م و2013م بدأت تظهر بوادر

الاستقرار السياسي والمالي التدريجي وذلك بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتقديم بعض المساعدات والمنح الخارجية "من خلال مؤتمر دعم المانحين والذي عقد بالرياض والتزامهم بتقديم حوالي 10.9 مليار دولار لليمن خلال الفترة 2012م . 2014م "[19]، إلا أن ذلك الاستقرار ار لم يستمر طويلا، فظهرت مع بداية 2014م الاعتداءات على أنابيب النفط والمنشئات النفطية، ثم اقتحام جماعة أنصار الله للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م واندلاع الحرب الأخيرة ؛ مما أدى ذلك إلى تعطل الحياة الاقتصادية بما فيها الموانئ الحيوية، وتدمير البنية التحتية، وتوقف صادرات النفط والغاز، وتصاعد الضغوط التضخمية وارتفاع سعر الصرف وتوقف دعم المانحين وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وغياب الخدمات المهمة كالكهرباء والمرافق الصحية، وندرة الوقود، وتوقف البرامج الاجتماعية الداعمة لطبقة ذوي الدخل المحدود والفقراء، وقدرت خسائر منشئات الأعمال ما نسبته 92% خسائر إنتاجية، وخسائر منشئات الصناعات التحويلية 64% ، أما خسائر المنشآت العاملة في قطاع الخدمات فبلغت 67% ، وخسائر الإنتاج للمنشئات في مناطق الصراع كعدن وتعز 70% ، وخسائر المنشآت العاملة في مناطق أخرى أقل أمنا فبلغت 60% [20] ، أما على صعيد القطاع المصرفي فقد تعرض 24.5% من فروع البنوك اليمنية للتدمير جزئيا وكليا بكلفة قدرت 2.2 مليار ريال[21].

الجدول (4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه 2011 . 2017م

السنة	معدل النمو %	نصيب الفرد(دولار)
2011	12.7-	1133,13
2012	2.4	1128,69
2013	4.8	1151,42
2014	0,2-	1119,15
2015	16,7-	785,34
2016	13.6-	694,15
2017	5.9-	643,16

المصدر : البنك الدولي ، تقرير 2017م 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في 2013م تشير إلى تعافٍ مقداره 2.4 % مقارنة بعام 2012م؛ نتيجة الاستقرار السياسي بعد الأزمة التي شهدتها البلاد (الربيع العربي في اليمن 2011م)، والمنح والمساعدات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية، ومع دخول عامي 2014م و2015م وما شهدته البلاد من الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية دخل الاقتصاد اليمني مرحلة حرجة؛ إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي :-0,2% / -16,7 %، أي إن الاقتصاد سجل انكماشا تراكميا كبيرا خلال الأعوام السابقة؛ إذ إن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي ... قدرت بحوالي 34.6 مليار دولار خلال المدة 2015م . 2017م[22].

الجدول (5) عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله للمدة 2010. 2016م

المصدر . وزارة المالية ، التقرير السنوي 2016م.

وفي سياق المالية العامة للدولة خلال المدة 2013 . وتحت ضغط انهيار الإيرادات العامة انكمشت النفقات

البيان / العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عجز الموازنة العامة الصافي (مليار ريال	271-	336-	324-	598-	349-	908-	786-
العجز الصافي الى الناتج المحلي الإجمالي	4.0-	5.1-	4.7-	8.0-	4.9-	15.8-	14.7-
مصادر تمويل عجز الموازنة كنسبة من إجمالي تمويل العجز %							
أذون خزانة، سندات حكومية وصكوك إسلامية %	39.6	31.0	100.3	102.7	100.9	15.8	9.1
اقتراض من البنك المركزي %	60.4	69.0	3.0-	2.7-	0.9-	84.2	90.9
إجمالي %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

2017م ومن خلال الجدول أعلاه فقد بلغ معدل عجز الموازنة العامة الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي -7,89% لعام 2017م موازنة بـ -4,79% لعام 2014م[23] ؛ إذ اعتمدت الحكومة اليمنية في تسيير معظم النفقات العامة منذ عام 2015م على الإطار العام للموازنة العامة المعتمدة عام 2014م، وهي آخر ميزانية وافق عليها البرلمان اليمني وتعد بمثابة المرجعية [24]، وهي الموازنة نفسها للأعوام 2016م و2017م ، ويرى الباحث أن أهم الاسباب التي أدت لتمديد العمل بموازنة 2014م: صراع حكومة الشرعية مع المتمردين الحوثيين الذين استولوا على العاصمة صنعاء ، وعدم تواجد واستقرار الحكومة الشرعية في العاصمة المؤقتة عدن، فضلًا عن توقف ايرادات النفط والغاز بسبب تعليق عمل الشركات النفطية الأجنبية ابتداء من 2015م ، وخلال عامي 2015 ـ 2016م تراجعت الإيرادات العامة بحوالي 60.6 % عام 2016م موازنة بعام 2014م ، متأثرة بتعطل الإيرادات النفطية ... وتعليق دعم المانحين للموازنة العامة وانخفاض الإيرادات الضريبية بفعل الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الوطني العامة بحوالي 36 % عام 2016م[25].

أما فيما يتعلق بسعر الصرف " فقد شهد صرف الدولار في السوق الموازي تصاعدا ملحوظا مرتفعا من حوالي 215 ريال/ دولارًا في مارس 2015م إلى 288 ريال / دولارًا في 2016م، وإلى 436 ريال/ دولارًا في ديسمبر 2017م، بمعدل تغيير بلغ 103% لأسباب أبرزها : نفاذ الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي بالتوازي مع محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن "[26]؛ مما أدى ذلك إلى الارتفاع المستمر في الأسعار، حيث قدر معدل التضخم في اليمن حتى عام 2017م 15% [27]؛ مما تصاعدت أسعار سلع المستهلك (السلع الغذائية والوقود) ابتداء من 2015م . 2017م وسبب ذلك معاناة المواطن اليمني في الحصول عليها، ففي تقديرات الأمم المتحدة فقد حدث ارتفاع مفاجئ في متوسط كلفة السلة الغذائية الشهرية للفرد بنحو 28% من يونيو إلى أكتوبر، وبنسبة 112% منذ ما قبل الأزمة في فبراير 2015م ، علاوة على ذلك ارتفعت الكلفة الشهرية للسلة الغذائية للحد الأدنى للإنفاق ... على مستوى الأسرة الواحدة إلى

42.489 ريالًا في نوفمبر 2017م بزيادة تقارب 145% منذ فبراير 2015م[28].

ثانيا: واقع المؤسسات التمويلية المحلية اليمنية للمدة من 2013م ـ 2017م

يعدُّ قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن قطاعا ناشئا؛ إذ بدأ العمل به في عام 1997م بوصفه أحد الحلول للحد من الفقر وتفشي البطالة؛ إذ ينقسم هذا القطاع على مجموعتين رئيستين: القطاع الرسمي (بنوك التمويل الأصغر) والقطاع غير الرسمي (مؤسسات التمويل الأصغر)، الفرق الرئيس بينهما هو أن بنوك التمويل الأصغر تخضع للتنظيم من قبل البنك المركزي بموجب القانون الذي أقر عام 2009م لتنظيم أنشطة التمويل الأصغر ...، أما مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تخضع لحوكمة البنك المركزي فهي لا تستطيع فعل ذلك، وهذا يجعلها تتكل بالكامل تقريبا على الأموال والبرامج الخارجية الموجه إليها عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، تخضع هذه المؤسسات للقانون رقم 1 لسنة 2001م، الذي يعنى بتنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات[29].

واستشعارا بالمسئولية الملقاة على عاتق الدولة ومنذ مدة التسعينات من القرن الماضي، قامت الجمهورية اليمنية بالمساهمة في تخفيف الفقر والحد من البطالة، وذلك بتشجيع فئات ذوي الدخل المحدود والفقراء في إنشاء مشاريعهم الصغيرة والأصغر عبر مؤسساتها وصناديقها التمويلية التي أنشأتها، وأبرز هذه المؤسسات : الصندوق الاجتماعي للتنمية " تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم 10 لعام 1997م ليساهم بفعالية في التخفيف من الفقر وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في البلاد ...ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية وهي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) ... والصندوق الاجتماعي مؤسسة تنموية فاعلة ينفذ عملياته في كافة البلد، ويرصد استثماراته في 12 قطاعا رئيسًا ، يستجيب من خلالها للاحتياجات الأكثر الحاحا في المجتمعات الاشد فقرا " [30]، ويتكون مجلس إدارة الصندوق من 14 عضوا برئاسة مجلس وعضوية كلا من وزير الشئون الاجتماعية والعمل (نائبا لرئيس مجلس الادارة)، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والإدارة المحلية والمالية والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني وممثلين لمنظمات غير حكومية وممثلين للقطاع الخاص وممثل للقطاع المصرفي وعضو من ذوي الخبرة والمدير التنفيذي للصندوق (مقرر المجلس)[31].

ويحتل اليمن مرتبه متدنية جدا في الشمول المالي العائلي فحوالي 6% فقط من البالغين في اليمن لديهم حسابات لدى البنوك مقارنة ب 18% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهناك 1% فقط من اليمنيين يدخرون في مؤسسة مالية رسمية [32]، ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود لاعتبارات كثيرة أبرزها أزمة السيولة، وعدم الثقة في البنوك اليمنية والتعقيد وطول إجراءات العمليات المالية، وبالنظر إلى القطاع المصرفي اليمني فإن مؤسساته البنكية لا تتعدى 17 مصرفا محليا وإقليميا وأجنبيا ، 9 مصارف مملوكة للقطاع الخاص و4 مصارف مملوكة للحكومة و4 فروع لمصارف عربية وأجنبية و4 مصارف إسلامية [33]، ومع استمرار نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية ودعمة للمنشآت الصغيرة والأصغر فقد استشعر القطاع المصرفي هذه المهمَّة والدخول منافسين وممولين لهذه المشاريع عبر إنشاء مصارف أو برامج لقطاع التمويل الصغير والأصغر؛ إذ وضع بنك التضامن الإسلامي الدولي عام 2006م برنامج قروض لخدمة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وعام 2007م أسس أول بنك متخصص في التمويل الأصغر في اليمن: بنك الأمل للتمويل الأصغر ، البنك الآخر المتخصص في التمويل الأصغر هو مصرف الكريمي

للتمويل الأصغر الإسلامي الذي بدأ عملياته عام 2007م [34].

الجدول (6) اصول البنوك العاملة في اليمن حسب قطاع الملكية قبل واثناء الحرب

البيان	الأصول مليار ريال		معدل التغير التراكمي	هيكل الأصول	
	2014	2017		2014	2017
البنوك الخاصة المحلية ومنها :	1.197	1.747	45.9	54.3	75.8
بنوك التمويل الأصغر	30	151	401.9	1.4	5.0
البنوك الحكومية	633	941	48.7	28.7	31.1
فروع البنوك العربية والاجنبية	373	337	9.8-	16.9	11.1
الإجمالي العام	2.203	3.024	37.3	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد 36 ، 2018م صنعاء اليمن ص 1.

يتضح للباحث من الجدول أعلاه أن إجمالي أصول المصارف قد نمت بحوالي 37.3% في عام 2017م موازنة بما كانت عليه في 2014م وتأثر انكماشي لفروع المصارف العربية والأجنبية بحوالي -9.8% نتيجة الحرب والنزاع المسلح، فضلًا عن تراجع مساهمتها في هيكل أصول المصارف بحوالي 5 نقاط مئوية، في حين زادت نسبة مساهمة المصارف الخاصة المحلية والحكومية في هيكل الأصول بحوالي 3 نقاط مئوية ، أما أصول بنوك التمويل الأصغر فقد نمت بحوالي 401.9% عام 2017م موازنة بما كانت علية في 2014م، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حسابات المنظمات المانحة لمشاريع التحويلات الاجتماعية، فضلًا عن توسيع تعامل البنك مع قطاع الصرافين لتنفيذ مشاريع التحويلات الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأخرى المقدمة بوساطتهم [35]، وبالتالي ارتفعت نسبة مساهمتها في هيكل أصول البنوك بحوالي 3.6 نقطة مئوية خلال المدة نفسها.

وبحسب الحدود الزمانية لهذا البحث فإن الباحث يقسم قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن على قسمين:

1. قطاع التمويل الصغير والأصغر 2013م. 2014م (قبل الحرب الأخيرة عام 2015م) :

تعد هذه المرحلة أفضل حالا مقارنة بمرحلة الاضرابات السياسية والمالية التي عصفت باليمن وآخرها ثورة شباب التغيير (الربيع العربي) 2011م ، "وخلال سنوات التعافي السابقة لقطاع التمويل الأصغر (2012م . 2014م) قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية دعما حقيقيا لإعادة اتزان المؤسسات والبرامج التي يشرف عليها ويدعمها الصندوق بعد أن زاد من إقراضها بما يعادل 5.7 مليون دولار عام 2012م حتى وصل إلى 9.8 مليون دولار عام 2014م"[36]، وتبرز أهم تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الأعوام (2011م. 2014م) من عمليات المرحلة الرابعة: تمويل ما يقارب من 4290 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 687 مليون دولار وبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي 6.4 مليون فرد (نسبة الإناث 55% منهم)[37]، وفيما يخص دعم الصندوق لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لعام 2013م فقد خصص الصندوق 4.5% من إجمالي استثماراته لدعم المنشآت الصغيرة والأصغر في المحافظات اليمنية المختلفة، واستطاع الصندوق بوساطة برنامج

منشئات الأعمال الصغيرة والأصغر تطوير وتنفيذ 30 مشروعا من خلال تقديم الدعم المالي وخدمات الأعمال بكلفة تقارب 3.225 مليون ريال يمني (ما يعادل 15 مليون دولار) وبمبلغ إجمالي للقروض 55 مليار ريال (256 مليون دولار) وحجم محفظة القروض حوالي 9.6 مليار ريال (44.6 مليون دولار) ، أما عام 2014م فقد استمر الصندوق في دعم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من تطوير عملها ... التي تقدمها بهدف خلق فرص عمل وحظيت تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ... بنسبة 21% من إجمالي استثماراته العامة [38].

وبشكل عام فإن بنوك التمويل الرسمية الثلاثة (الأمل والتضامن والكريمي) قد تفوقت على مؤسسات التمويل غير الرسمية مجتمعة من حيث القيمة الإجمالية لمحفظة القروض النشطة وعدد المقترضين النشطين، خاصة في عام 2013م وبنسبة 54% من إجمالي صناعة التمويل الأصغر لقيمة المحفظة النشطة و49% من إجمالي عدد المقترضين النشطين، إلا ان الأعوام 2012م و2014م كانت نسبة إجمالي صناعة التمويل الأصغر لقيمة المحفظة وعدد المقترضين النشطين متقاربة بين بنوك التمويل الرسمية و مؤسسات التمويل غير الرسمية نتيجة، ومما يحسب لتفوق بنوك التمويل الثلاثة وحفاظها على الحصة السوقية أو تقاربها مع مؤسسات التمويل غير الرسمية الأخرى هي المرونة والتأقلم مع ظروف البيئة المحيطة من خلال تطوير القدرات والاستراتيجيات للاستجابة للطلب المحلي وتطبيق الإجراءات التي توافق الوضع الراهن من غير الحاجة إلى الالتزام بالأوامر الخارجية.

الجدول (7) قيمة المحفظة النشطة وعدد المقترضين النشطين لبنوك التمويل الرسمية والمؤسسات التمويلية غير الرسمية اليمنية خلال المدة من 2012 . 2014م

البيان	2012		2013		2014	
	محفظة القروض النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين	محفظة القروض النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين	محفظة القروض النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين
إجمالي صناعة التمويل الأصغر	5.846	82.206	9.590	99.726	12.226	120.839
بنوك التمويل الأصغر فقط :	2.247	33.420	5.191	49.008	6.084	56.455
الأمل	956	26.154	1.904	34.374	2.765	40.819
التضامن	732	5.437	1.433	8.787	1.272	7.886
الكريمي	559	1.829	1.854	5.847	2.047	7.750
النسبة من إجمالي الصناعة	%38	%41	%54	%49	%50	%47
قيمة المحفظة النشطة : مؤسسات التمويل الأصغر	3.599	48.968	4.399	50.718	6.142	64.384

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الاجتماعي للتنمية ، 2012م ـ 2013م ـ 2014م

2. قطاع التمويل الصغير والأصغر 2015م ـ 2017م (في اثناء الحرب):

ألقت الحرب اليمنية الاخيرة بظلالها على الاقتصاد اليمني بشكل عام وقطاع التمويل الصغير والأصغر بشكل خاص ، من خلال الاثار السلبية على البيئة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى نتائج غير مشجعة للمؤسسات والبرامج التمويلية الداعمة للمنشآت الصغيرة والأصغر نتيجة ارتفاع نسبة المخاطرة في نقل الاموال ، وتأثر عدد كبير من المشروعات الصغيرة والأصغر في هذه المدة بالنزاع المسلح ، وتضرر مقرات وفروع عدد من برامج ومؤسسات التمويل وتلف ممتلكاتها ونهبها ، وعدم وصول الموظفين العاملين في هذه المؤسسات لأعمالهم اما بسبب الانفلات الامني او نزوحهم لمناطق أخرى أقل أمنا ، وتراجع ايرادات محفظة القروض ومحفظة الادخار في بنوك التمويل الأصغر، وتراجع سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وغيرها من الآثار السلبية الأخرى ، وأبرز أضرار هذه المرحلة : 123 مشروعا تم بناؤها سابقا، فقد تم تدميرها بسبب الحرب ، و21% من مديريات اليمن يصعب الوصول اليها لغياب الأمن ، 93 مشروعا يجرى تنفيذها من أصل 1681 مشروعا كانت تحت التنفيذ ، 1.8 مليون خسارة فرصة عمل مؤقتة في يناير . سبتمبر 2015 مقارنة بعام 2014م ، 80% انخفاض السحب من تمويلات المانحين بسبب تعليق 196.1 مليون دولار والفجوة التمويلية تقدر 684.5 مليون دولار [39]، وفي ذات السياق تراجعت فيه عدد التمويلات المصروفة خلال العام 2017م بنسبة 29% إذ بلغت 18614 تمويل بعد أن وصلت إلى 26294 تمويل خلال العام 2016م ... أما على المستوى المؤسسي فما زال قطاع التمويل الأصغر مستمرا في تقليص أعداد الموظفين بما نسبته 6% عن العام 2016م [40]

الجدول (8) قيمة المحفظة النشطة وعدد المقترضين النشطين لبنوك التمويل الرسمية والمؤسسات التمويلية غير الرسمية اليمنية خلال المدة من 2015 . 2017م

البيان	2015م		2016م		2017م	
	المحفظة النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين	المحفظة النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين	المحفظة النشطة مليون ريال	عدد المقترضين النشطين
إجمالي صناعة التمويل الأصغر	6.741	93.118	7.045	91.017	7.800	85.259
بنوك التمويل الأصغر فقط :	3.624	45.230	3.381	40.438	4.311	40.172
الأمل	2.414	37.671	2.324	35.152	2.285	34.098
التضامن	430	3.873	245	2.119	616	2.696
الكريمي	780	3.686	812	3.167	1.410	3.378
النسبة من إجمالي الصناعة	%54	%49	%48	%44	%55	%47
قيمة المحفظة النشطة : مؤسسات التمويل الأصغر	3.117	47.888	3.664	50.579	5.489	45.087

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الصندوق الاجتماعي للتنمية ، تقارير 2015 2017م .

حسب الإحصاءات أعلاه المتعلقة بقيمة المحفظة النشطة فأن مؤسسات التمويل الرسمية ويمثلها بنوك التمويل الرسمية الثلاثة (الأمل ، التضامن ، الكريمي) قد تفوقت على مؤسسات التمويل غير الرسمية وبنسبة 54% عام 2015 وبمبلغ 3.624 مليون ريال و 55% عام 2017م بمبلغ 4.311 مليون ريال ، بينما تراجعت نسبة هذه البنوك إلى 48% في عام 2016م وبمبلغ 3.381 مليون ريال مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير الرسمية ، ويعود سبب تفوق المؤسسات التمويلية غير الرسمية على البنوك الرسمية في استحواذ 52% من إجمالي التمويل إلى الدعم الذي قدم من الجهات المانحة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية وتم تخصيص الجزء الأكبر منه للمؤسسات التمويلية غير الرسمية.

ويتضح تأثيرات الصدمة الأولى لقطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن (السنة الاولى للحرب 2015م) حيث تراجعت معدلات إجمالي التمويل (الرسمية وغير الرسمية) إلى النصف لقيمة المحفظة النشطة وبمبلغ 6.741 مليون ريال وعدد المقترضين النشطين 93.118 في 2015م موازنة بما كانت علية في 2014م وبمبلغ 12.226مليون ريال وعدد المقترضين 120.839 عميلا كما في الجدول (7) ، اما العام الثاني من الحرب 2016م فقد شهد تحسنا طفيفا مقارنة بعام 2015م نتيجة تدفق بعض تمويل الجهات المانحة ، حيث خصص الصندوق الاجتماعي للتنمية 34% من إجمالي استثماراته العامة لدعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وخدمات تنمية الأعمال وتهدف استثمارات هذا القطاع إلى تمكين هذه البرامج من زيادة تحمل اثار الازمة الراهنة واعادة انعاش الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها بهدف استمرار انشطتها وتوفير فرص العمل [41]؛ إذ بلغ حجم محفظة القروض 7.045 مليون ريال، لإلا أنه يظهر التأثير السلبي على عدد المقترضين النشطين في هذا العام موازنة بالعام الماضي فقد انخفض بنسبة تغير بلغت حوالي -18% حيث بلغ عدد المقترضين 91.017 مقترضا نشطا في 2016م مقارنة 93.118 مقترضا في 2015م ، ويعود سبب ذلك الى فقدان الكثير من المواطنين وظائفهم وتوقف صرف الرواتب في القطاع الحكومي والارتفاع المستمر للأسعار وتدهور العملة اليمنية ، ونتج عن تلك الظروف توقف الإقراض لعدة اشهر لبعض برامج التمويل الصغير والأصغر واغلاق بعض فروعها وارتفاع المتأخرات للعملاء وعدم مقدرتهم على سداد اقساطهم.

في عام 2017م لم يشهد قطاع التمويل الصغير والأصغر اي تحسنا ملحوظا موازنة بالعام السابق، بل تعرض الظروف السابقة نفسها؛ إذ بلغت محفظة القروض النشطة 7.800 مليون ريال بزيادة طفيفة عن العام السابق ، واستمر تراجع عدد المقترضين النشطين مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ عدد المقترضين 85.259 مقترضا نشطا ، وتراجعت نسبة تخصيص الصندوق الاجتماعي للتنمية لبرامج التمويل الصغير والأصغر من إجمالي استثماراته العامة إلى النصف موازنة بعام 2016م× إذ خصص فقط 14% لمنشئات الأعمال الصغيرة والأصغر [42].

وبما أن مجتمع البحث هي المؤسسات التمويلية المحلية للتمويل الصغير والأصغر في اليمن، التي تنطوي غالبيتها تحت عباءة الصندوق الاجتماعي للتنمية ، فقد حدد الباحث عينة بحثه وهو برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

برنامج حضرموت للتمويل الأصغر:

أولا: نبذة عن البرنامج وإجراءات التمويل

أنشئ برنامج حضرموت للتمويل الأصغر في 21 مايو عام 2000م من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية

وجمعية النهضة الاجتماعية ومقرها سيئون (محافظة حضرموت) [43]؛ إذ يعد البرنامج امتدادا للمشروع الأساس وهو مشروع الأسر المنتجة والذي أنشأته الجمعية في بدايات عملها ، واقتصر نشاطه في بداياته على مديريات الوادي والصحراء ، وبانضمام المشروع إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية قررت الجمعية توسيع نطاق المشروع ليشمل مديريات الساحل ، ولهذا الغرض تم تغيير اسم مشروع الاسر المنتجة إلى برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، ويتواجد البرنامج في سبعة فروع ومكاتب (سيئون تريم القطن ساه المكلا الشحر غيل باوزير) ، ويهدف برنامج حضرموت للتمويل الأصغر إلى جملة من الأهداف، من أهمها: تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر في نطاق عمله بنظام مالي مستمد من الشريعة الإسلامية وفق صيغة المرابحة ، ونقل الفقراء من حالة الاستجداء وطلب المعونات إلى الاستغناء بتوفير فرص عمل لهم وتحسين مستوى دخلهم ، والدفع بعجلة التطوير في المشروعات الصغيرة القائمة ، وتنمية قدرات ومهارات العاملين فيها [44].

ومما سبق فأن البرنامج يتعامل في تمويلاته وفق الشريعة الإسلامية بصيغة المرابحة التي تعني: **بيع السلعة أو الخدمة بثمنها الأصلي مع إضافة (نسبة أو مبلغ) ربح ، وهي إحدى أنواع بيوع الأمانة** [45].

وتتدرج طريقة التمويل في البرنامج وضماناته وصيغة تمويله الإسلامي في الآتي [46]:

ـ من 5000 إلى 200,000 ريال بضمانات : وظيفة ، بريد ، دفتر معاشات ، شيكات وما تقرره لجنة البت عن قيمة التمويل والمرابحة ، محل تجاري ، ضمانه ذهب بنسبة تزيد 30% ... ، ضمانه شخصية (صاحب محل أو موظف) وبنسبة مرابحة 1% لكل أنواع التمويل.

ـ من 200,001 إلى 1,500,000 ريال بضمانات : وظيفة ، بريد ، دفتر معاشات ، شيكات ، محلين تجاريين ، ضمانه ذهب بنسبة تزيد 30% وما تقرره لجنة البت من ضمانات وبنسبة مرابحة 1% لكل انواع التمويل

ـ من 1,500,001 إلى 3,000,000 ريال بضمانات : وظيفة ، بريد ، دفتر معاشات ، شيكات وما تقرره لجنة البت عن قيمة التمويل والمرابحة ، محلين تجاريين ، ضمانه ذهب بنسبة تزيد 30% ، عقار ، وما تقرره لجنة البت من ضمانات ، وبنسبة مرابحة 1% لكل انواع التمويل

ـ ما زاد على 3000000 ريال بضمانات : وظيفة، بريد، دفتر معاشات ، شيكات، ضمانة تجارية معمدة من المحكمة والغرفة التجارية ، ضمانة ذهب بنسبة تزيد 30% ، وما تقرره لجنة البت عن قيمة التمويل والمرابحة، عقا، وما تقرره لجنة البت من ضمانات، وبنسبة مرابحة 1% لكل انواع التمويل .

وبالنظر إلى الضمانات المطلوبة التي يطلبها البرنامج فإن الباحث يرى صعوبة استيفاء هذه الضمانات خاصة وان طالبي التمويل الأصغر هم من فئة الفقراء وذوي الدخل المحدود وبالتالي يتعذر على الكثير من هذه الفئات توفير بعض هذه الضمانات في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد

ثانيا : النتائج والمناقشة

من خلال المعلومات والبيانات التي حصل عليها الباحث عن مرحلة النشاط التمويلي لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر، فأنه سيستعرض بالنتائج والمناقشة وفق متغيرات بحثه للمدة 2013م ـ 2017م كالاتي:

1ـ محفظة القروض النشطة وعددها :

من خلال الجدول (9) يتضح للباحث ان مؤشرات برنامج حضرموت للتمويل الأصغر للعام 2013م قد تحسنت بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي ،

فقد بلغت قيمة المحفظة النشطة للبرنامج 316 مليون وعدد 2717 مقترضا نشطا في عام 2013م مقارنة ب" 93 مليون للمحفظة النشطة وعدد 1618 مقترضا نشطا لعام 2012م (36% نسبة استحواذ النساء من إجمالي عدد العملاء النشطين)"[47]، أما عام 2014م فيعد قفزة نوعية للبرنامج؛ إذ قفزت المحفظة النشطة من 316 مليون وعدد 2717 مقترضا نشطا في 2013م إلى 918 مليون للمحفظة النشطة وعدد 6216 مقترضا نشطا في عام 2014م ويرى الباحث أن أسباب هذا التحسن تعود للاستقرار السياسي النسبي بعد انتهاء ثورة الشباب والتغيير وتشكيل حكومة الوفاق الوطني نهاية 2011م وما رافق ذلك من اجتماع الرياض بين الحكومة والمانحين نهاية 2012 والتعهد بمنح 4.6 مليار دولار، ثم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013م .

أما السنة الأولى للحرب 2015م فإن برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ظل في مستويات متقاربة موازنة بما هو عليه قبل الحرب ، وظل محتفظا بحصته السوقية سواء كان من حيث العملاء النشطين أو قيمة المحفظة النشطة وذلك لأسباب كثيرة، من أهمها : بعد البرنامج من مناطق الصراع والاستقرار الأمني في المحافظة واستمرار المؤسسات الحكومية في العمل وانتظام صرف مرتباتها ، وحسب الجدول (9) فقد بلغت قيمة محفظة القروض النشطة في 2015م 927 مليون ريال وعدد القروض النشطة 6944 قرضا ، ومع استمرار الحرب وما تسببت به من اثار كارثية على مجمل القطاعات ومنها القطاع التمويلي، وأبرزها : تعليق عمل شركات النفط مما سبب في إيقاف صادرات النفط والغاز، وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية وتسريح العمالة في بعض القطاعات الحيوية وغيرها . فقد تأثر برنامج حضرموت للتمويل الأصغر تأثيرا ملحوظا في نشاطه التمويلي؛ إذ يتضح من الجدول ادناه ان قيمة المحفظة النشطة بلغت 896 مليون ريال و 6860 مقترضا نشطا عام 2016 وارتفاعا طفيفا عام 2017م بلغ 912 مليون ريال للمحفظة النشطة و 6772 مقترضا نشطا .

الجدول (9) حركة القروض النشطة لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر / مليون ريال

السنوات / البيان	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
محفظة القروض النشطة	316	2717	918	6216	927	6944	896	6860	912	6772

المصدر : برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، التقرير السنوي 2013. 2017 ، حضرموت . اليمن .

الشكل (1) يوضح قيمة محفظة القروض النشطة بالمليون ريال لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر

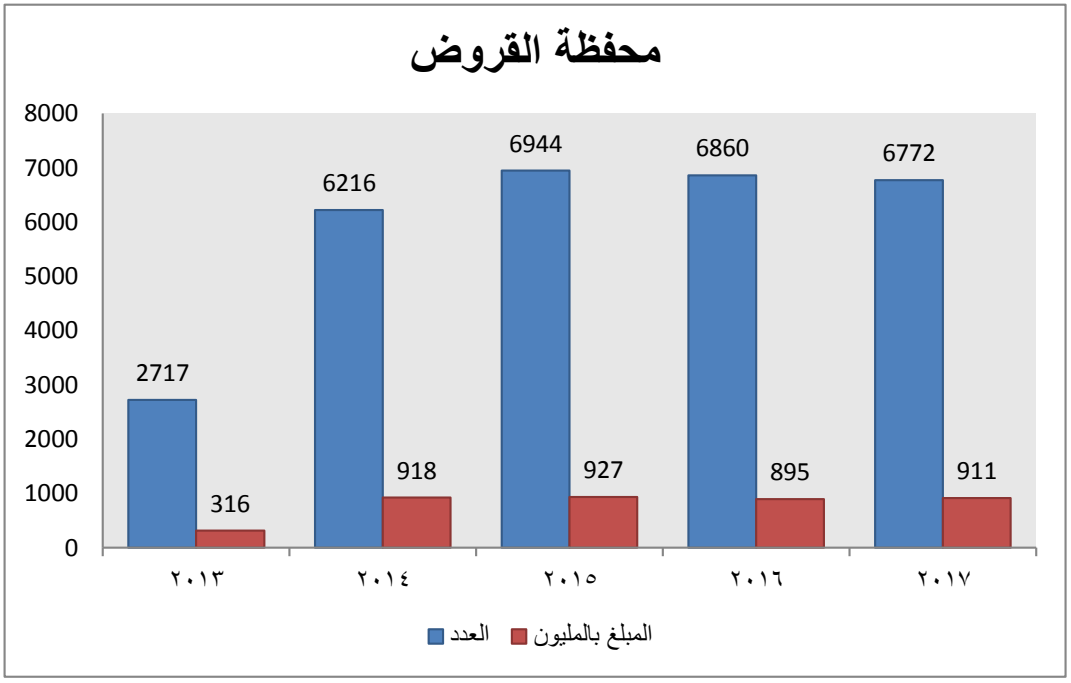

المصدر: جمعية النهضة الاجتماعية ، برنامج حضرموت للتمويل الاصغر، التقرير السنوي ، 2013-2017م ، سيئون

2. حركة القروض النشطة حسب قطاعات المشروعات الصغيرة والأصغر :

أولا: وفقًا لقطاعات المشروعات الصغيرة والأصغر

استطاعت محفظة القروض النشطة لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر في المدة من 2013م ـ 2014م أن تمول عدة قطاعات اقتصادية حيوية أبرزها: المشروعات الاستهلاكية والخدمية والتجارية والزراعية، وكانت حركة النشاط التمويلي للمشروعات الصغيرة والأصغر متفاوتة ومتقاربة وذلك للأعوام 2013 و2014م ، وبحسب الجدول (10) فقد حظيت مشروعات القطاع الاستهلاكي (مثل شراء مواد غذائية) بأكبر عدد من المشروعات، يليه قطاع الخدمات ثم الأصول والقطاع التجاري والزراعي ، أما مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والقطاع الصناعي وقطاع تربية النحل فهي في ذيل المشروعات التي يمولها البرنامج خلال عام 2013م و2014م ، ويعتقد الباحث سبب ذلك إلى توجه طالبي التمويل للحصول على التمويل الذاتي من الأهل أو الاصدقاء وعدم الدخول في اجراءات ورقية وضمانات لبرامج التمويل مما يترتب عليها مشاكل تتعلق بنقص الضمانات المطلوبة او القلق من التعثر المالي، فضلًا عن قلة الخبرة في هذه القطاعات، والتغير المستمر في الأسعار

أما مدة اثناء الحرب ، فقد استطاع برنامج حضرموت للتمويل الأصغر تمويل العديد من قطاعات المشروعات الصغيرة والأصغر للمدة 2015م ـ 2017م ، وحظي القطاع الاستهلاكي بأعلى تمويل خلال 2015م ويليه الأصول، وقطاع الإسكان، ثم قطاع الخدمات ، أما عام 2016م و2017م فقد استحوذ قطاع الإسكان على العدد الأكبر من المشاريع الممولة من البرنامج يليه اصول ثم القطاع الاستهلاكي ثم الخدمات ، ويتضح خلال هذه المدة أيضا أن هناك قطاعات قد تأثرت بفعل الحرب وانخفض عددها موازنة بما قبل الحرب ومنها القطاع الخدمي والزراعي ، ويعتقد الباحث سبب ذلك نتيجة عوامل منها ارتفاع أسعار المحروقات وغلاء المعيشة

وتحول بعض الأراضي الزراعية إلى مخططات سكنية أو مستودعات تجارية، وخلال هذه المدة ايضا بقيت قطاعات الثروة الحيوانية والسمكية وقطاع الصناعة وتربية النحل في ذيل القطاعات التي يمولها البرنامج كما هو حالها قبل الحرب، نتيجة القيود المفروضة من قبل التحالف ... على حركة التجارة الخارجية واغلاقها المنافذ الحدودية لليمن أعاقت إمكانية تصدير المنتجات إلى خارج البلاد [48]، بالذات العسل والأسماك ، ولأسباب أخرى سالفة الذكر لمدة ما قبل الحرب، أما قطاع الصناعة فيعتقد الباحث أن الكلفة المرتفعة للمواد الخام وتأخر وصولها لإجراءات خاصة بالتحالف العربي وانهيار العملة والارتفاع المستمر في الأسعار من ضمن أسباب تدني هذه المشروعات .

ثانيا : تنفيذ المشروعات الصغيرة والأصغر وفقًا لمناطق العمل

يتضح للباحث من خلال الجدول (10) أن برنامج حضرموت للتمويل الأصغر قد مول العديد من المشروعات الصغيرة والأصغر في مجموعة مديريات داخل محافظة حضرموت أبرزها: مديرية سيئون وتريم والسوم ، إلا أنه يلاحظ تركز هذه المشروعات على مديريات بحد ذاتها وحرمان مديريات أخرى من تنفيذ العمل فيها، ويعتقد الباحث أن بُعد بعض المديريات من البرنامج وفروعه قد يكون السبب الرئيس في ذلك ،خاصة وأن الطبيعية الجغرافية في محافظة حضرموت واسعة، وبحسب الجدول رقم (1) فإن لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر سبعة فروع داخل محافظة حضرموت (سيئون ، تريم ، القطن ، ساه ، المكلا ، الشحر ، غيل باوزير) ، في حين لا يتواجد اي فروع في مناطق الوادي والصحراء الغربية البعيدة (عمد رخية العبر) ومناطق الساحل البعيد (حجر قصيعر الحامي

الجدول (10) حركة محفظة القروض النشطة حسب المشروعات الصغيرة والأصغر التي يمولها برنامج حضرموت وتوزيعها مناطقيا :

السنة / القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
أولا القطاعات : 1. استهلاكي	94.7	1072	133.2	1148	144.8	1374	125.4	1297	114.8	1119
2. تربية النحل	-	-	1.2	4	2.2	7	2.8	12	1.5	10
3. خدمي	94.2	792	175.01	1086	200.1	1228	189.3	1163	162.6	997
4. صناعي متنوع	1.03	4	2.7	16	2.8	16	9.4	29	7.4	32
5. الثروة السمكية	190.5	1	4.3	32	5.6	36	4.4	34	6.5	39
6. تجاري	24.6	198	49.6	238	74.01	317	91.5	417	73.6	404
7. أصول	29.04	226	145.9	1419	128.3	1387	146.4	1527	198.9	1749
8. زراعي متنوع	17.4	126	51.8	575	40.4	533	36.6	520	37.6	513
9. إسكان	29.9	144	338.1	1593	316.8	1974	283.6	1833	293.8	1836

10. الثروة الحيوانية	288	3	2.3	12	3.8	27	3.4	20	4.1	27
ثانيا مناطق العمل	سيئون المكلا الشحر		سيئون تريم السوم		سيئون تريم السوم شبام القطن الشحر الحامي		سيئون تريم القطن المكلا		سيئون تريم السوم الحامي المكلا الشحر شبام القطن	

المصدر : برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، التقرير السنوي 2013 ـ 2017م ، حضرموت الجمهورية اليمنية

3ـ انعكاس التمويل الصغير والأصغر على الحالة الاجتماعية لعملاء البرنامج

طبيعي أن يكون هدف طالبي التمويل هو تحسن الحالة الاجتماعية لهم من خلال الحصول على التمويل المناسب لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة وتطورها ، ومن خلال الشكل (2) يتضح تحسنا ملحوظا للحالة الاجتماعية لعملاء برنامج حضرموت للتمويل الاصغر لعام 2013م من خلال عدد العملاء المجددين للقروض نظرا للاستقرار النسبي في البلاد ، فضلًا عن تدني مستوى التعثر المالي كما يظهره الشكل (3) حيث بلغ عدد المجددين 1359 مقترضا من إجمالي 2717 مقترضا ، وبتحسن نسبي انعكست الحالة الاجتماعية من 2014م حتى 2017م لعملاء البرنامج في ظل حالة الحرب بلغت : 1649 ـ 1939 . 2411 . 2740 قرضا على التوالي من إجمالي القروض والموضحة في الجدول (9) ، ومما يفسر ذلك : بعد حضرموت من مناطق الصراع وزيادة اعداد النازحين والعائدين المغتربين مما انعش الحركة الاقتصادية نسبيا في حضرموت .

الشكل (2) يوضح عدد العملاء المجددين للقروض

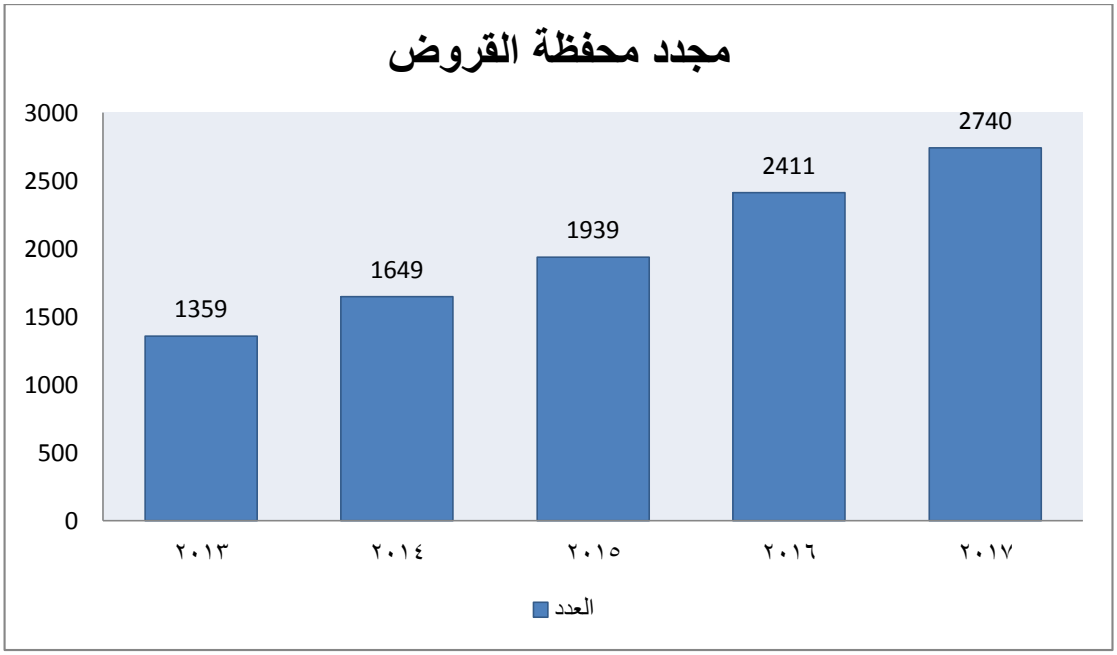

المصدر: جمعية النهضة الاجتماعية ، برنامج حضرموت للتمويل الاصغر، التقرير السنوي ، 2013-2017م ، سيئون

4ـ تعثر السداد لأقساط التمويل الصغير والأصغر:

من خلال بيانات الشكل (3) يتضح للباحث جليا ان سنوات ما قبل الحرب الراهنة هي الاقل تعثرا في

سداد قروض برنامج حضرموت للتمويل الأصغر نظرا للاستقرار النسبي في البلاد؛ إذ بلغ إجمالي المتأخرات 8,7 مليون ريال بعدد 329 قرضا وفي عام 2014 بلغت المتأخرات 20 مليون ريال بعدد 851 قرضا، وسرعان ما ساءت الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد نتيجة الحرب خلال السنوات 2015م ـ 2017م ، ففي عام 2015م بلغ إجمالي المتأخرات 116 مليون ريال بعدد 3023 قرضا ثم تعثر في عام 2016م و2017م بلغ 191مليون ريال ، وكان أبرز نتائج التعثر للبرنامج عدم تمكن المقترضين المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية من سداد القروض التي حصلوا عليها بضمان مرتباتهم الشهرية التي توقفت [49]، ويعتقد الباحث أن من الأسباب أيضا: انهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية، وانخفاض القيمة الحقيقية للقروض وما تسبب من ارتفاع كلفة التشغيل لمشروعات العملاء ، إلى جانب تعرض البلاد إلى ازمة في الكهرباء والوقود التي تحتاجها كثير من المشروعات الصغيرة .

الشكل (3) يوضح القروض المتعثرة لبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر

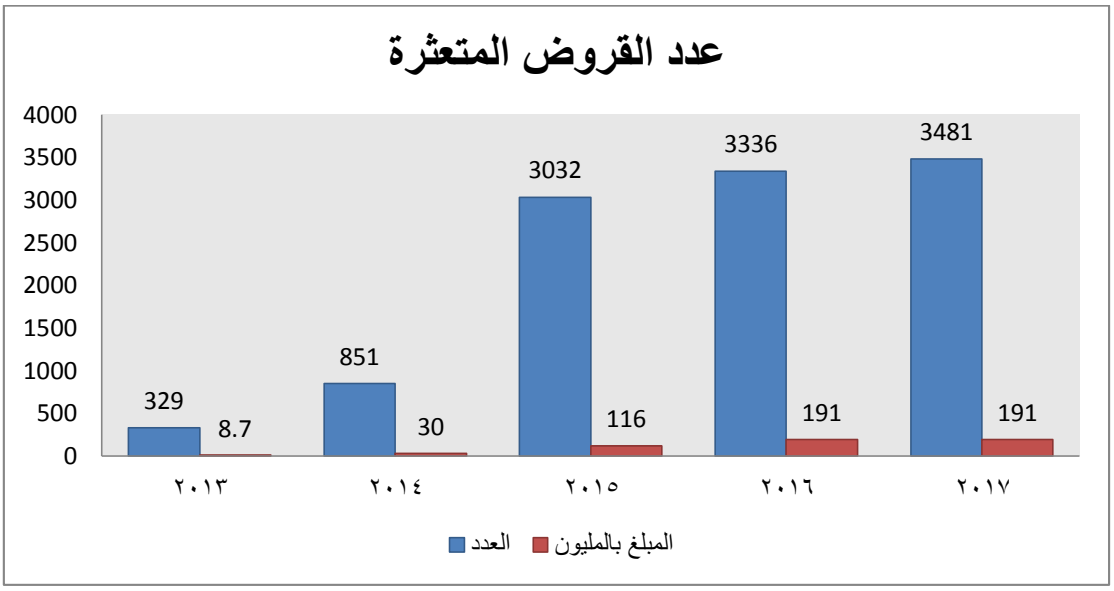

المصدر: جمعية النهضة الاجتماعية ، برنامج حضرموت للتمويل الاصغر، التقرير السنوي ، 2013-2017م ، سيئون

التوصيات :

1. يوصي الباحث بإعادة النظر في الضمانات التي يطلبها برنامج حضرموت للتمويل الأصغر والتي لا تتلاءم وظروف طالبي التمويل.

2. من أجل وصول البرنامج إلى المناطق الريفية البعيدة في حضرموت وحتى يشملها التمويل الأصغر فإن الباحث يوصي بفتح فروع ومكاتب للبرنامج في هذه المناطق. وإمكانية تنوع التمويل الأصغر ليشمل على عدد أكبر من مديريات حضرموت.

3 يوصي الباحث قيام البرنامج بتمويل المشروعات الحديثة وذات العائد الاقتصادي: من أهمها :مشروعات الطاقة الشمسية، والبيوت المحمية للإنتاج الزراعي وتربية النحل، وذلك من خلال الترويج لها في حضرموت .

4. من أجل التحسن الكبير للحالة الاجتماعية لطالبي تمويل البرنامج والحد من التعثر المالي ، يوصي الباحث بإيجاد حلول اقتصادية حقيقية ومستدامة لمشكلة العملة الوطنية والارتفاع المستمر للأسعار.

[1] شبيب ، دريد كامل ، 2010م ، إدارة مالية الشركات المتقدمة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن . عمان . ص 49.

[2] دماج ،زكريا أمين و بن محمد ، محمد تقي الدين ، 2018م ، صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب . دراسة الحالة اليمنية ، مجلة جامعة المدينة العالمية ، العدد 24 . ص 455.

[3] غانم ، محمد مصطفى ، 2010م ، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، ص 19.

[4] البنك المركزي اليمني ، قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15 لسنة 2009م ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 1.

[5] التمويل والمؤسسات التمويلية ... مفهوم واهداف وسياسات ، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4327

[6] الشيباني منيف ، 2020م ، التمويل الأصغر في اليمن . نظره عامة على التحديات والفرص ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص4.

[7] كعواش ، جمال الدين وآخرون ، 2018م ، اهمية العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سد فجوة تمويل هذه المؤسسات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص ، المجلد رقم 2 ، الجزائر ، ص 80.

[8] دماج ، زكريا أمين و بن محمد ، محمد تقي الدين ، مصدر سابق ، ص 456 .

[9] حريزي ياسين ، 2014م ، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، ص 31.

[10] أبو شنب ، سامح عبدالكريم ، 2016م ، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة . حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، عمان الاردن ، ص 218.

[11] شبكة اليمن للتمويل الأصغر ، تاريخ التمويل الأصغر في اليمن Yemennetwork.org/ar/?page_id=20

[12] دماج ، زكريا أمين وبن محمد ، محمد تقي الدين ، مصدر سابق ، ص 463.

[13] البنك المركزي ، قانون بنوك التمويل الأصغر ، رقم 15 لسنة 2009 ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 1.

[14] خضر ، حسان ، 2002م ، تنمية المشروعات الصغيرة ، مجلة جسر التنمية ، العدد 9 ، سبتمبر . الكويت ص 3.

[15] الخمشي ، سارة صالح ، 2014م ، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب . دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 25 ، العدد 50، السعودية ، ص 258.

[16] مليكة ، سعد جاد ، 1985م ، الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد 11 ، المملكة العربية السعودية ، ص 84.

[17] هيكل ، محمد ، 2003م ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة . مصر . ص 82

[18] يحيى إبراهيم ، 2020 ، لماذا يفشل الشباب في ادارة مشاريعهم الصغيرة https://almushahid.net/61919/

[19] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، العدد 16 ، يوليو 2016م صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ، ص 4.

[20] بنك الأمل ، التقرير السنوي 2015، صنعاء . الجمهورية اليمنية ، ص10.

[21] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية ، العدد 17 ، أغسطس 2016م ، ص4.

[22] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية ، العدد 34 ، 2018م ، ص 2.

[2323] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، العدد 40 ، فبراير 2019م صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص2.

[24] البنك الدولي ، اليمن : تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية ، 2019م ، ص 6.

[25] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، العدد 30 ، ديسمبر 2017م ،ص 3

[26] المصدر نفسه ، ص 4.

[27] المصدر نفسه، ص 5.

[28] البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص3.

[29] الشيباني منيف ، 202م ، مصدر سابق ، ص 10.

[30] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي 2017م ، صنعاء . الجمهورية اليمنية ، ص 3.

[31] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، 2014 ، التقرير السنوي ، 2014م ، صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ، ص 5.

[49] بن زيلع ، فوزي محفوظ ، مدير تنفيذي " مقابلة شخصية " برنامج حضرموت للتمويل الاصغر ، سيئون . الجمهورية اليمنية ، 3 مايو 2021م .

المصادر والمراجع :

1. أبو شنب ، سامح عبدالكريم ، 2016م ، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة . حالة الأردن . ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، عمان الأردن.
2. البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، العدد 6 يناير.
3. البنك المركزي اليمني ، قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15 لسنو 2009م ، صنعاء ـ الجمهورية اليمنية.
4. البنك المركزي اليمني ، نشرة التطورات النقدية والمصرفية ، ديسمبر 2014م ، صنعاء الجمهورية اليمنية.
5. التمويل والمؤسسات التمويلية ... مفهوم واهداف وسياسات ، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4327
6. الخمشي ، سارة صالح ، 2014م ، دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة لدى الشباب . دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 25 ، العدد 50
7. بن زيلع ، فوزي محفوظ ، مدير تنفيذي " مقابلة شخصية " برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، سيئون اليمن ، 3 مايو 2021م.
8. بنك الأمل ، التقرير السنوي 2015 2017م ، صنعاء . الجمهورية اليمنية.
9. جمعية النهضة ، برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، دليل العمليات ملحق 2 ، سيئون، 2018م
10. جمعية النهضة الاجتماعية ، برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/portfolioen/item/46-hsm
11. حريزي ياسين ، 2014م ، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
12. خضر ، حسان ، 2002م ، تنمية المشروعات الصغيرة ، مجلة جسر التنمية ، العدد التاسع ،9 سبتمبر ، الكويت

[32] وزارة التخطيط والتعاون الدولي .قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، العدد 16 اغسطس 2018م ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 2.

[33] المصدر نفسه ، ص 1.

[34] الشيباني منيف، مصدر سابق ، ص 10.

[35] بنك الأمل، التقرير السنوي 2017م ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 20.

[36] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، النشرة الربعية ، العدد 70 ، 2015م ، صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ، ص.1

[37] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي 2014م ، صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ، ص9.

[38] المصدر نفسه ، ص 8.

[39] بنك الأمل ، التقرير السنوي 2015م ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص11

[40] بنك الأمل ، التقرير السنوي ، 2017م صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 14

[41] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي ،2016م صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ، ص6.

[42] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي ، 2017م ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 7.

[43] جمعية النهضة الاجتماعية ، برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/portfolioen/item/46-hsm

[44] بن زيلع ، فوزي محفوظ ، مدير تنفيذي ، " مقابلة شخصية " سيئون . الجمهورية اليمنية ، 3 مايو ، 2021م.

[45] مقداد ، محمد إبراهيم ، وحلس ، سالم عبدالله ، 2005م ، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد 13 ، العدد 1 ، فلسطين ، ص 245.

[46] جمعية النهضة ، برنامج حضرموت للتمويل الأصغر ، دليل العمليات ملحق 2 ، سيئون ، 2018م ، ص 19

[47] الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي ، 2012م ، صنعاء الجمهورية ، ص 59.

[48] سلالة نحل العسل اليمني : ما الذي يجعلها فريدة من نوعها https://hoimakhdar.org

13. دماج ، زكريا أمين و بن محمد ، محمد تقي الدين ، 2018م ، صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب . دراسة الحالة اليمنية ، مجلة جامعة المدينة العالمية ، العدد 24
14. سلالة نحل العسل اليمني : ما الذي يجعلها فريدة من نوعها https://hoimakhdar.org
15. شبكة اليمن للتمويل الأصغر ، تاريخ التمويل الأصغر في اليمن Yemennetwork.org/ar/?page_id=20
16. شبيب ، دريد كامل ، 2010م ، ادارة مالية الشركات المتقدمة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن.
17. الشيباني منيف ، 2020م ، التمويل الأصغر في اليمن . نظرة عامة على التحديات والفرص، بدون، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية صنعاء الجمهورية اليمنية.
18. الصندوق الاجتماعي للتنمية، تقرير سنوية وربعية متنوعة ، صنعاء . الجمهورية اليمنية.
19. غانم ، محمد مصطفى ، 2010م ، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.
20. كعواش ، جمال الدين وآخرون ، 2018م ، أهمية العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سد فجوة تمويل هذه المؤسسات ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص ، المجلد رقم 2 ، الجزائر.
21. مقداد ، محمد ابراهيم ، وحلس ، سالم عبدالله ، 2005م ، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 13 ، العدد 1 ، فلسطين
22. مليكة ، سعد جاد ، 1985م ، الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد 11 ، المملكة العربية السعودية.
23. هيكل ، محمد ، 2003م ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،(الطبعة الأولى) ، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة . مصر.
24. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير خاص ، 2019م عدن . الجمهورية اليمنية
25. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، أعداد متفرقة ، صنعاء ـ الجمهورية اليمنية.
26. يحي إبراهيم ، 2020 ، لماذا يفشل الشباب في إدارة مشاريعهم الصغيرة https://almushahid.net/61919